الشعب

تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء

عدد 067 فبراير 2026 السعر: 100 أوقية

الشؤون الإسلامية..
ديناميكية جديدة لتنشيط القطاع

الشعب

مجلة شهرية تصدرها الوكالة الموريتانية للأنباء (وم ا)

مدير النشر، المدير العام للوكالة الموريتانية للأنباء:
محمد تقي الله الأدهم

مدير التحرير:
أحمد محمدن بارك الله

رئيسا التحرير:
- د. أحمدو ولد آكاه
- حواء بنت سعيد

العاتبان العامان للتحرير:
- أحمد ولد الشيخ الربالي
- الطالب ولد ابراهيم

رئيس مصلحة الإخراج:
عبد الرحمن ولد الداه
E-mail: abadd11@gmail.com
هاتف + واتساب: 25438881

إينفوغرافيا:
أحمد ولد أحمد اعل
هاتف: 37073607

المصور:
الحل ولد سيد أحمد

الوكالة الموريتانية للأنباء:
المقر الرئيسي: نواكشوط 22 - 006
صندوق البريد: 371 - 467 نواكشوط
هاتف: 45252940 /45252970
فاكس: 45255520
البريد الإلكتروني:
chaabrim@gmail.com
amiakhbar@gmail.com

الإدارة التجارية:
هاتف: 45252777
البريد الإلكتروني:
dgsami22@gmail.com

AMI
الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information

في هذا العدد

وزارة الشؤون الإسلامية:

إصلاح مستمر وعطاء لا ينضب

4

6

معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي في مقابلة مع مجلة الشعب:

الترفيع لبروتوكولي للوزارة يبرز مدى الاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية للشؤون الإسلامية

إفطار الصائم:

برنامج تضامني لدعم الأئمة وشيوخ المحاظر

22

افتتاحية

تعزيز الحوكمة الإسلامية

في مجتمعنا، تشكل الإشارة إلى الإسلام جزءًا أساسيًا من تنظيمنا الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ولهذا السبب، ومنذ قيامها، تقوم الدولة بدور مركزي في ضمان وحماية العقيدة الإسلامية السمحة وأماكن العبادة (المساجد) ورعاية واحتضان المواسم الدينية والسهر على إقامة مختلف الشعائر في هذا المنحى، بهدف ضمان التماسك الاجتماعي والامتثال لتعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والنصوص الشرعية الناظمة، في إطار حوكمة إسلامية تحافظ على العقيدة الصحيحة والقيم الأصلية والمؤسسات الإسلامية.

هذا الدور المقدس البارز منوط بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي التي تشرف على السياسة العامة في هذا المجال وتضع أساليب التعبئة التي كانت تستخدم للدفاع عن المفاهيم والقيم والممارسات الإسلامية من خلال التعليم الديني، وتعزيز المباني الإسلامية، والترسيخ والتمكين للمنهج الإسلامي السمح والمعتدل والعمل بحكمة على تفكيك فرضيات المتطرفين الذين يشوهون الإسلام الصحيح بخطاب متهافت يضرب المسلمين في علاقاتهم الإنسانية.

وقد شكل هذا النهج ركيزة أساسية للحفاظ على الاستقرار الروحي والاجتماعي، وحماية الهوية الدينية، وتعزيز الوحدة الوطنية، ونشر الإسلام الصحيح المعتدل والمتسامح، من خلال توجيه الخطاب الديني نحو الاعتدال، وترسيخ قيم التسامح، ورفض التطرف والتعصب.

وفي هذا الإطار، انتهج قطاع الشؤون الإسلامية، مقاربات حصيفة كان من بينها تنظيم المراجعات الفكرية والعقدية لمن أخرهم سراب التطرف والتعصب، وإقامة ندوات ومؤتمرات تسلط الضوء على قيم التسامح والعدالة والرحمة واللين التي يحملها الإسلام؛ كما قاد حملات توعية في وسائل الإعلام من أجل نشر فهم صحيح للنصوص المقدسة، بهدف بناء مجتمع آمن ومتماسك يعكس الصورة الحقيقية للإسلام كدين رحمة وسلام للعالمين.

هذه الرؤية هي جوهر برنامج «طموحي للوطن» الذي أطلقه فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وقد أدى تنفيذ هذا البرنامج إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات، في مقدمتها إبراز الدور الريادي للوزارة المكلفة بالشؤون الإسلامية، مما أفضى على أرض الواقع إلى تحسين أدائها وإحراز تقدم كبير في مختلف مجالات العمل الإسلامي.

وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، أطلقت الوزارة، بمشاركة واسعة من الطلاب، جائزة رئيس الجمهورية لحفظ وفهم المتون المحظرية، من أجل تعزيز دور جامعاتنا التقليدية في حفظ وفهم العلوم الشرعية واللغوية وعلوم الآلة، كما شاركت في عشرات المسابقات الدولية لحفظ القرآن الكريم.

وتجسيداً للامركزية، أطلقت الوزارة مسابقات للالتحاق بمعاهدها الإقليمية من أجل توفير المزيد من الفرص للطلاب في التعليم الأصلي وتشجيعهم على مواصلة دراستهم، وقد أثبتت هذه المقاربة أهميتها في النجاح الدراسي من خلال تحقيق معدلات نجاح عالية.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب الوزارة دوراً رائداً في مكافحة بعض العادات غير الطبيعية والمخالفة للشريعة وروح العصر، من خلال تنظيم خطب ومحاضرات في المساجد تركز على تعزيز القيم الإسلامية، ونشر بيانات وتوجيهات للأئمة حول معالجة القضايا الأخلاقية المعاصرة من منظور إسلامي صحيح.

كما تعمل الوزارة على حماية الشباب من خلال برامج التوجيه في المدارس والمعاهد، فضلاً عن الأنشطة الدينية التي تهدف إلى تعزيز الوعي بالقيم الإسلامية وتعزيز دور الأسرة والمدرسة في التربية الأخلاقية.

وبذلك، تقدم الدولة اليوم دورا رئيسيا في حماية الدين الإسلامي من خلال الإدارة المسؤولة عن الشؤون الإسلامية التي تشرف على الأئمة والخطباء وتوفر لهم تدريباً علمياً وفكرياً حول القضايا الاجتماعية لتشجيع الوعظ الصالح وتعزيز النص العرفي للمرجع الديني الوطني القائم على مشهور المذهب المالكي والعقيدة السنية الأشعرية، من أجل الحفاظ على الأصالة الدينية باعتبارها أساسا جوهريا وموحدا للهوية الموريتانية.

الشعب

وزارة الشؤون الإسلامية:

إصلاح مستمر وعطاء لا ينضب

إعداد: أحمد طالب ولد المعلوم

شهد المجال الإسلامي في موريتانيا خلال الأعوام الأخيرة تطورا كبيرا، بفضل الجهود الجبارة التي بذلها قطاع الشؤون الاسلامية، بدفع قوي وتوجيه مباشر من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، من خلال التركيز على توسيخ الطابع المؤسسي وتشجيع الوسطية والاعتدال والحرص على نشر القيم الإسلامية السمحة ومحاربة التطرف والغلو، بانتهاج خطاب ديني وسطي معتدل.

وإلى جانب اهتمام القطاع بترسيخ الهوية الإسلامية الموريتانية وتعزيز دور البلاد على المستويين الإسلامي والدولي، اهتمت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بدعم المشروعات الثقافية والدينية على المستوى المحلي، وشجعت ثقافة الحوار والاحتكام لقيم الشريعة الغراء.

وفي هذا الصدد كرمت رموز العمل الإسلامي وعززت مكانة التعليم الأصلي بالدعم المستمر للمحاظر والعلماء والأئمة والمساجد.

وأعطى القطاع اهتماما خاصا للتكوين المهني ومحو الأمية ومأسسة الزكاة.

ونظرا لأهمية دور المساجد والأئمة في ترسيخ قيم الدين الإسلامي ونشر تعاليمه، أعطت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي عناية فائقة للمساجد وللقائمين عليها، فاعتنت مئات الأئمة والمؤذنين، ومنحتهم رواتب، ومكنتهم من الاستفادة من خدمات التأمين الصحي.

وشيدت في مختلف ولايات الوطن عشرات المساجد، ورممت العديد منها، وأعدت نظاما معلوماتيا لتسييرها وضبطها عبر قاعدة بيانات مخصصة لهذا الغرض، إضافة إلى تقديم بعض المواد الغذائية والتحويلات النقدية لأكثر من ثلاثة آلاف إمام في إطار البرامج الرمضانية وإفطار الصائم التي نفذها القطاع خلال السنوات الأخيرة.

وفي إطار الاهتمام بالتعليم استحدثت جائزة فخامة رئيس الجمهورية لحفظ وفهم المتون المحظرية سنة 2020، تشجيعا لطلاب المحاظر ودعما للتعليم الأصلي، ووصل عدد المحاظر المستفيدة من رواتب شهرية السنة الماضية إلى 1767، بدل 60 محظرة سنة 2019، كما استفادت آلاف المحاظر المنتشرة عبر البلاد خلال السنوات الأخيرة من كميات معتبرة من المواد الغذائية في

إطار برنامج رمضان.

وسعيا من القطاع لتوفير بيئة ملائمة للتعليم العالي والبحث العلمي، تم رفع تسمية الاستيعاب لدخول المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية إلى 160 طالبا بدل 80 طالبا سنة 2019، عبر تنظيم مسابقة تعادل شهادة الباكالوريا، كما تمت رقمنة مخطوطات المعهد ورسائله، وزيادة عدد الطلاب الممنوحين وتأمين نقل مناسب لهم.

وفي هذا السياق تم توفير بيئة ملائمة للبحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية بلعيون، عن طريق تشجيع البحث العلمي وتحسين ظروف العمل والتدريس.

وفي هذا السند شُيدت مبانٍ جامعيةٌ مؤقتة لمؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت، وتم تنظيم لكتاب 19 أستاذا لصالحها.

أما مجال محو الأمية والتكوين المهني، فقد شهد أيضا اهتماما معتبرا، حيث افتتحت مئات فصول محو الأمية، وتم تحسين مركز التكوين المهني الخاص بطلاب المحاظر، بهدف توفير برامج تكوينية تستجيب لمتطلبات سوق العمل.

وفيما يخص مجال الحج، شهد كذلك؛ خلال الأعوام الأخيرة؛ تطورا ملحوظا، عبر اعتماد خطة متكاملة لضبطه، انطلاقا من التحضير والتفويج والنقل والسكن والإعاشة، لدرجة لم يعد الحجاج بحاجة للتردد على إدارة الحج لاستلام التأشر أو طلبا للمعلومات المتعلقة بالإجراءات، حيث أصبحت كل أمور الحاج تصله على الهاتف، الأمر الذي وفر الكثير من الوقت والجهد.

وسعيا لإضفاء الطابع المؤسسي على الزكاة، استُحدث مجلس أعلى للزكاة، ليكون رافعة إضافية لتحسين الظروف المعيشية للسكان، عبر مكافحة الفقر، ومن أجل تحقيق التوازن في توزيع الثروة بين المواطنين، ومحاربة الفجوة الكبيرة بين الفقراء والأغنياء.

معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي في مقابلة مع مجلة الشعب:

الترفيع لبروتوكولي للوزارة يبرز مدى الاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية للشؤون الإسلامية

أكد معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي السيد الفضيل ولد سيداتي ولد أحمد لولي، أن الترفيع لبروتوكولي للوزارة يبرز مدى الاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للشؤون الإسلامية، ويعد لفتة كريمة وقعت موقع الغبطة والسرور لجمهور متعطش لكل ماله صلة بشعائره ومقدساته الدينية.

وأوضح معاليه؛ في مقابلة مع «مجلة الشعب»؛ أن ترفيع القطاع ابروتكوليا، تمت الإشادة به من قبل جميع منتسبي القطاع والمرتبطين به، كما كان موضع إشادة وثناء من الهيئات والتجمعات الإسلامية المعروفة.

وفيما يلي نص المقابلة:

مجلة الشعب: يحتل قطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي مرتبة بروتوكولية متقدمة ضمن التشكيلة الحكومية، ما الذي يمثله هذا الترفيع وماذا حقق القطاع بفعله؟

معالي الوزير: بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على نبيه الكريم.

أولا أشكركم جزيل الشكر على هذه السانحة السعيدة التي من خلالها أخاطب المواطنين والمهتمين بالشأن العام عبر مجلتكم الشهرية المميزة، كما أنتهز هذه الفرصة لأهنئ الشعب الموريتاني؛ من خلال هذا المنبر الإعلامي؛ بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، راجيا من المولى عز وجل أن يتقبل من الجميع الصيام والقيام، كما أهنئكم على التطور والأداء الملاحظ في معالجاتكم وتغطياتكم المهنية للأحداث الوطنية، والذي أرجو أن يظل في تطور مستمر لصالح تنوير المجتمع وتثقيفه، لمواكبة مسيرة النمو والتطور التي شهدها بلدنا خلال السنوات الأخيرة.

وفي ما يتعلق بسؤالكم، كما تعلمون فإن الترفيع لبروتوكولي للوزارة يبرز مدى الاهتمام الذي يوليه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني للشؤون الإسلامية، ويعد لفتة كريمة وقعت موقع الغبطة والسرور لجمهور متعطش لكل ماله صلة بشعائره ومقدساته الدينية، حيث تمت الإشادة بهذا الترفيع من قبل جميع منتسبي القطاع والمرتبطين به، كما كان موضع إشادة وثناء من الهيئات والتجمعات الإسلامية المعروفة.

أما انعكاسه في البعد الاستراتيجي للقطاع، فلا شك أنه محفز قوي على توسيع وإنجاز معالم خطتنا واستراتيجيتنا المؤسسة على تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني المتعلقة بالقطاع، والتي نسير بخطوات واثقة بحول الله في سبيل إنجازها، وهو ما يتجلى في إنشاء

دار للمصحف الشريف، والشروع في إخراج مصحف بطبعة موريتانية خالصة وعلى نفقة الدولة، والذي هو الآن في مرحلته النهائية، وإنشاء جائزة رئيس الجمهورية لحفظ وفهم المتون الحضرية، ومواصلة تهذيب وتكوين الأئمة والمؤذنين ودعم المحاظر وشيوخها، والمؤسسات الإسلامية الموجودة تحت وصاية القطاع.

مجلة الشعب: كيف تقيمون أداء القطاع في مواجهة الغلو والتطرف وتقديم الإسلام السمح؟

معالي الوزير: كما تعلمون فإن قطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، يقوم بدور ريادي في مجال نشر العلوم والمعارف، وذلك من خلال المحاظر والمعاهد الإسلامية والمنابر الإعلامية، والبعثات الدعوية، والمسابقات الوطنية والدولية في مختلف مجالات العلوم الإسلامية، وهي الجهود المباركة التي نعمل على أن تتعزز أكثر نظرا للحاجة الماسة لها، وإن كانت السنوات الأخيرة شهدت توقفا مؤقتا بسبب جائحة كورونا لبعض تلك البعثات الدعوية فإن العمل جار على إعادتها وتوسيع نطاق عملها، فلدينا طلبات عديدة من طرف الجاليات المسلمة في بعض الدول الأوربية وبعض الدول الإفريقية تريد عودة هذ المسار الذي كللت نتائجه بالنجاح الباهر وسمح للسفارة العلمية للشنقيطية بأخذ دورها كما كانت في السابق.

كما عمل القطاع على وضع خطة عمل خاصة للاستراتيجية الوطنية لمحاربة الغلو والتطرف، حيث اعتمد القطاع نهج الحوار ومقارعة الحجة بالحجة، وإظهار الإسلام السمح للبعيد عن الغلو والتطرف من خلال العديد من النقاشات والحوارات العلمية، وفي هذا السياق يعمل القطاع على تعزيز دور الخلية الوطنية لمحاربة الغلو والتطرف العنيف من أجل القيام بالمهام الموكلة إليها على أحسن وجه.

مجلة الشعب: كيف تقيمون جهود الوزارة في تأهيل ودمج خريجي المحاظر ومؤسسات التعليم الأصلي في سوق العمل؟

معالي الوزير: تطبيقا لبرنامج فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني (طموحي للوطن) يبذل القطاع جهودا مضاعفة لدمج طلبة المحاظر في الحياة النشطة وذلك

عبر مسارين:

الأول منهما يتعلق بالتكوين والتأهيل بهدف امتصاص البطالة في صفوف طلبة المحاظر الراغبين في دخول سوق العمل، ويتولى مركز التكوين المهني لخريجي المحاظر التابع للوزارة جهودا كبيرة في هذا المجال، حيث يستقبل سنويا حوالي 200 طالبا في تخصصات مهنية مختلفة، تساهم بشكل فعال في الدورة الاقتصادية النشطة للبلد.

أما المسار الثاني فيتم عبر تسهيل الباب أمام طلاب المحاظر للالتحاق بالتعليم النظامي وفقا للمستوى التعليمي المتحصل عليه وذلك على النحو التالي:

-1 ما قبل التعليم الثانوي:

قام القطاع خلال السنوات الأخيرة بمضاعفة أعداد المعاهد الجهوية بغرض تهيئة طلاب المحاظر للمشاركة في مسابقة الثانوية العامة (البكالوريا) وهي تجربة كللت فريدة، حيث سجلت هذه المعاهد النسبة الأعلى ضمن الناجحين في هذه الامتحانات، وذلك نظرا للمنهج الدراسي المتبع والذي يأخذ بالمواءمة بين التعليم الأصلي والعصري، وهو ما يفتح أمام الناجحين خيارين؛ خيار الولوج إلى سوق العمل وخيار مواصلة الدراسة عبر مؤسسات التعليم العالي.

-2 مستوى ما بعد الحصول على البكالوريا:

على مستوى المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية تمت زيادة الطاقة الاستيعابية لمسابقة دخوله بنسبة 100% لترتفع من 80 إلى 160 طالبا ممنوحا عن طريق المسابقة سنويا، واستحداث مسارات تعليمية جديدة سمحت باستيعاب آلاف الطلاب في هذه المؤسسة العريقة، كما تقوم جامعة العلوم الإسلامية بلعيون ومؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى باكجوجت باستقبال فئات من خريجي المحاظر الحاصلين على شهادة البكالوريا، وذلك دعما وتشجيعا لطلبة المحاظر على مواصلة المسار الدراسي وفقا للمنهج التربوي، وفضلا عن ذلك يقوم القطاع بتوفير فرص عمل لفئات الخريجين العاملين في مجال التدريس بالمعاهد والمحاظر والقيام على المساجد.

وفي هذه النقطة نشير إلى أن هناك مسار ثانوي على مستوى الوظيفة العمومية عندما تتم المصادقة عليه، سيعطي دفعا قويا لهذه الجهود يتعلق بإنشاء أسلاك خاصة بالتعليم الأصلي، وهو ما يسمح بدمج أكبر لخريجي هذه المحاظر في مجالات التشغيل والعمل، وتحفيزا مهما للمتفرغين من أبناء الوطن لتعليمنا المحظري.

مجلة الشعب: مع انطلاقة التحضيرات لموسم الحج 1447هـ ماهي الإصلاحات العملية التي قمتم بها في مجال تطوير وعصرنة الحج؟

معالي الوزير: كما تعلمون فإن مواسم الحج الماضية شهدت تحسناً مطرداً بفضل الله ثم التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، غير أن السعي الدائم نحو الأفضل يفرض التقييم المستمر، ورصد النواقص، والعمل الجاد على تجاوزها، ما جعل القطاع يتجه إلى مزيد من

الشفافية وحسن الحكامة من خلال الإجراءات التالية:

– رقمنة جميع الإجراءات عبر ربط المنظومة الرقمية للحج بمنصة خدماتي المربوطة بتطبيق هويتي، حيث يمكن للحاج الولوج إلى معلوماته والقيام بإجراءات التسديد والتصديق على دفتر الالتزامات وتصوير جواز سفره، وتنزيل تأشيراته من المنصة.

– فتح حساب خاص في الخزينة العمومية يستطيع الحاج دفع تكاليف الحج عبر التطبيقات المعتمدة وطنيا، وهي خطوة واضحة الأثر من حيث السلاسة وسرعة تسهيل الإجراءات.

– تم بالتعاون بين القطاع والوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة تزويد تطبيق الحج بالمعلومات التعريفية للحاج.

– تم لأول مرة فتح نافذة رقمية لتسجيل حجاج الوكالات في التطبيق الإليكتروني للحج، لتكون الوزارة على اطلاع كامل بجميع المعطيات المتعلقة بالحجاج عن طريق الوكالات.

– توقيع اتفاقية ملزمة مع الاتحاد الوطني لأرباب العمل واتحادية السياحة بموجبها يلتزمان بخدمة الحجاج التابعين لهما بشكل واضح أمام الوزارة التي تتحمل مسؤولية جميع الحجاج الموريتانيين من غير استثناء، وبموجب هذه الاتفاقية لا يسمح بتجاوز السعر المحدد للقطاع الخاص من قبل الوزارة من أي حاج إلا بموجب عقد واضح يبين الخدمات الخاصة التي أدت لرفع السعر، ويتم رفع هذا العقد مع بيانات الحاج عبر المنصة الرقمية، كما تم تمديد فترة زمنية للقطاع الخاص لتسجيل حجاجه ورفع بياناتهم عبر المسار.

وفي مجال الأسعار، قام القطاع بتخفيض التكلفة الإجمالية للحج مع الحفاظ على جودة الخدمات واستيعاب الزيادات الحاصلة على مستوى المملكة العربية السعودية، حيث شهد الحج هذا العام تخفيضا معتبرا في السعر بلغ 7627 أوقية جديدة، ليتوقف السعر الإجمالي للحج لهذا العام: 263858 جديدة.

ومن أجل غلق الباب أمام السماسرة تم منع التنازل.

كما تم لأول مرة توقيع اتفاقية مع وزارة الصحة لمواكبة حجاجنا للميامين وتوفير الرعاية الصحية الملائمة لهم خلال أداء مناسك الحج.

مجلة الشعب: استقبلتم مؤخرا في نواكشوط معالي وزير الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، هل من حديث حول انعكاسات هذه الزيارة على مستوى العلاقات القائمة بين القطاعين؟

معالي الوزير: تدخل زيارة معالي وزير الحج والعمرة السعودي توفيق بن فوزان الربيعة مؤخرا لبلادنا في إطار متانة العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الشقيقين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والمملكة العربية السعودية، وفقا لرغبة قائدي البلدين فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وجلالة الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان؛ خاصة في مجال الحج والعمرة، وهي زيارة تعد الأولى لوزير حج سعودي لبلادنا، حيث شكلت فرصة لتعزيز التعاون بين القطاعين في مجال الحج والعمرة، وتم نقاش العديد من الملفات على رأسها زيادة حصة موريتانيا من الحجاج بما يتناسب مع حجم السكان في بلادنا.

مجلة الشعب: هل من كلمة تودون توجيهها بالمناسبة؟

معالي الوزير: أؤكد لكم أن القطاع سيواصل نهج الإصلاح والشفافية والعصرنة، وفي هذا الإطار تقدمنا بخطة لمجلس الوزراء بتاريخ: 17 دجمبر 2025م تتضمن تحليلا تشخيصيا لقطاع الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، وهي الخطة التي تعتمد على أربعة محاور رئيسية، تتعلق بالتحول المؤسسي وتعزيز الحوكمة، وتطوير المناهج والبرامج التعليمية، وتطوير الموارد البشرية، إلى جانب تطوير الإدارة وتعزيز التكامل والشراكة. كما نعمل على رقمنة المساجد والمحاظر وغير ذلك من الخدمات التي يقدمها القطاع. ولشكركم والسلام عليكم ورحمة الله.

الإحياء الرمضاني:

فرصة لتجديد الإيمان والتقرب إلى الرحمن

إعداد: أحمد الشيخ الربالي

يعد الإحياء الرمضاني فرصة ذهبية لتجديد الإيمان وتطهير النفوس عبر تكثيف العبادات فالصيام وقيام الليل وتلاوة القرآن الكريم أمور تساهم في تعزيز الإخلاص وكبح الشهوات، والرجوع إلى الله بالتوبة الصادقة، مما يثمر استقامة في السلوك وزيادة في التقوى وتعزيز الإخلاص، فالصيام إيماناً واحتساباً يغفر الذنوب ويزكي القلوب، مما يرفع من مستوى الإيمان ويقرب العبد من ربه، كما أن التوبة الصادقة وترك المعاصي فرصة للعبد للتأمل والرجوع إلى الله بقلب خاشع، مستغلاً أجواء المغفرة في هذا الشهر الكريم فيعمل على تغيير النفس وتهذيبها، وتحويل السلوك نحو الاستقامة والبعد عن المحرمات.

فالارتباط الوثيق بالقرآن الكريم ومدارسته في رمضان، كما كان يفعل خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم، أمور تشرح الصدور وتجدد الإيمان في القلوب، كما أن صلاة التراويح وقيام الليل تزيد من خشوع المؤمن وسكينته، فالهدف من صيام رمضان هو الاستقامة ولأن يخرج الصائم مكفراً لذنوبه، ملتمساً بطاعة الله بعد رمضان.

وللتعرف أكثر على المفهوم الشامل للإحياء الرمضاني ودوره في توجيه الصائم وتهذيب سلوكه، التقت «مجلة الشعب» مع مدير التوجيه الإسلامي السيد محمد الأمين ولد الشيخ أحمد، الذي أكد لنا أن مفهوم الإحياء الرمضاني

يقصد به إحياء شهر رمضان المبارك بأنواع الأنشطة الإسلامية المختلفة، ابتداء بالسهرات الرمضانية المعروفة والتي يقدمها علماؤنا الأجلاء عبر التلفزة والإذاعة، وكذلك من خلال روضة الصيام والتي يحتضنها (جامع الملك فيصل) المعروف بالجامع السعودي، ويقدمها كوكبة من علماء البلد بشكل يومي.

وأضاف السيد المدير، أن الإحياء الرمضاني يتم كذلك بالتعاون بين إدارة التوجيه الإسلامي والوكالة الموريتانية للأنباء، عبر جريدة الشعب التي تخصص صفحتين أو أكثر يوميا لنشر مقالات إسلامية تعالج بعض الأمور الدينية المتعلقة بشهر الصيام، والمواضيع ذات الطابع الإسلامي تحت عنوان (رمضانيات أو إسلاميات). يعالجها بعض الكتاب في مجالات دينية مختلفة كالإنفاق وفضل القيام والاعتكاف وغيرها من المواضيع التي تهم الصائم.

وأشار المدير، إلى أن التعاون الوثيق مع وسائل الإعلام العمومية، يدخل في إطار إحياء شهر رمضان الكريم عبر الدروس والمحاضرات، مضيفا أنه إذا كان هناك موسم للحج فهناك موسم رمضان يتم فيه إحياء هذه الشعائر الإسلامية.

وبخصوص الداخل أكد مدير التوجيه الإسلامي، أن هناك إحياء يسمى (بالإحياء الرمضاني بالداخل). تنسقه الإدارات الجهوية للشؤون الإسلامية في كل ولاية بتنظيم المحاضرات الدينية وتقديم الدروس عبر الإذاعات الجهوية وفي المساجد برهلية من وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، كما أن هناك لجنة إشراف تضم أعضاء من هيئة العلماء الموريتانيين وبعض أطر القطاع يعهد إليها بالنظر في كل ما من شأنه إحياء هذا الشهر الكريم، وتنفيذه على أحسن وجه.

وأكد السيد المدير، أن الإحياء الرمضاني يأتي ضمن سياسات الدولة بتوجيهات مباركة من فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، هادفة لنشر العلم والمعرفة في هذا الشهر المبارك، من خلال تعليم الناس العلم النافع والأحكام الشرعية وهو توجه عام تجسده حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد أجاي، وبإشراف مباشر من معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

كما أشار إلى الأهمية التي حظيت بها اللجنة الوطنية لمراقبة الأهلة التي تضم كبار القضاة والعلماء والفقهاء، حيث كانت تجتمع للتحري رؤية أهلة معينة قليلة، بمباني وزارة الداخلية، ومنذ 2020، أصبحت تعقد اجتماعاتها لتحري رؤية كل شهر، بمباني وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، ولديها مقر خاص تجتمع فيه وتصدر بيانا كل شهر، ولها فروع في الداخل.

ويعهد لهذه اللجنة بضبط مواقيت الصلاة والصيام والحج والزكاة، وهي أمور عظيمة وأساسية في الإسلام قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾. وقد أنشئت هذه الهيئة في السبعينات وتمارس عملها على أحسن وجه.

وبالنسبة لمراقبة هلال شهر رمضان تعقد لجنة الأهلة اجتماعا تصدر بعده بلاغا إلى الإدارات الجهوية والمواطنين

من أجل مراقبة هلال شهر رمضان ينشر عبر وسائل الإعلام بعدها تبدأ اللجنة في استقبال اتصالات المواطنين عبر أرقامها المجانية بما يثبت رؤية الهلال شرعا وبالرؤية البصرية (صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته).

كما أشار المدير إلى أن أحديث الافطار جزء مهم من الإحياء الرمضاني تبث يوميا عبر التلفزة والإذاعة باللغة العربية واللغات الوطنية البولارية والسنونكية والولفية.

وفيما يتعلق بمسابقات القرآن الكريم، فقد ذكر السيد المدير تنظيم المسابقة المؤهلة للمسابقات الدولية للقرآن الكريم حيث يتم من خلالها اختيار نخبة من القراء الذين سيمثلون موريتانيا في المحافل الدولية لحفظ القرآن الكريم.

أما في رمضان فيتم تنظيم مسابقات كبرى لإحياء هذا الشهر الكريم تعرف بالمسابقة الرمضانية تشمل علوم القرآن الكريم حفظا وتجويدا، والسيرة النبوية، والفقه المالكي، والحديث الشريف، واللغة العربية، وتشكل لها لجان للتحكيم وتفتح لعام جميع طلاب المحاظر على مستوى التراب الوطني عبر إعلان رسمي على موقع الوزارة وبلاغ عبر وسائل الإعلام، وتجرى فعالياتها في العاصمة نواكشوط.

وأشار المدير إلى جزء مهم من الإحياء الرمضاني يتعلق بإمساكية رمضان والتي يحضر لها قبل حلول هذا الشهر الفضيل عبر اختيار خبراء فلكيين، وهي خاصة بجميع الولايات مع مراعاة فارق التوقيت لكل ولاية وبشكل دقيق، ويتم توزيعها عبر الادارات الجهوية للشؤون الإسلامية في الداخل.

وأكد المديرلن شهر رمضان، منحة ربانية وفرصة عظيمة للنفحات، حيث قال سبحانه وتعالى في محكم كتابه ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

وقال صلى الله عليه وسلم (من صلم رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه)، و(من قام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه). فدل ذلك على أن شهر رمضان منحة من الله سبحانه وتعالى يأتي كل عام مرة واحدة، فعلى المسلمين أن يستعدوا له بأنواع القربات والطاعات وإحيائه بإخلاص النية لله رب العالمين بصيامه وقيامه، حيث كان سلفنا الصالح يدعون الله أن يبلغهم رمضان قبل قدومه بستة أشهر.

وأضاف المدير، أنه من الأفضل لكل مسلم أن يستعد لهذا الشهر وإحيائه ابتداء من دخول شعبان عبر تلاوة القرآن الكريم والصدقة وقيام الليل وصلة الرحم، فإذا حل رمضان كان ذلك عونا له في الصيام والقيام وفعل الطاعات، فيكون بذلك قد صقل من كل الأدران فطوبى لمن أدرك رمضان فالبدار البدار.

كما أشار إلى بعض العادات السيئة التي يقوم بها بعض الشباب والمواطنين في هذا الشهر والتي تتنافى تماما مع الشرع وتخالفه، بقضاء جل الأوقات في السهر واللهو والنوم مع ما يترتب على ذلك من تفريط في الصلاة والعبادات والطاعات، فهذا الشهر فرصة لتغيير العادات وتهذيب النفس وكسر الشهوة والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى، حيث يلعب الإحياء الرمضاني دورا بارزا في إنعاش هذه الجوانب من خلال الارشادات والنصائح التي يقدمها العلماء.

الشعب — رمضانيات — 9

استقبـــــال شهر الصيـــــام والقيـــــام

رمضان: الاستعداد الروحي والنفسي والاجتماعي للشهر الكريم

لإنجاح موسم حج 2026:

وزارة الشؤون الإسلامية تعتمد إصلاحات جذرية مع تركيز خاص على رقمنة كافة الإجراءات

إعداد: محمد لأمين كرار

عملت وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، في وقت مبكر من العام المنصرم، على تهيئة الظروف المناسبة لإنجاح موسم حج 2026، من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات المهمة بدأت بفتح المجال لتسجيل الراغبين في أداء هذه الشعيرة في وقت مبكر (سبتمبر 2025).

وأدخلت الوزارة، في هذا الإطار، حزمة من الإصلاحات الهادفة إلى تفادي الإشكالات التي طبعت بعض المواسم السابقة، وفي مقدمتها التركيز على رقمنة جميع إجراءات الحج، كما أكد ذلك معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، السيد الفضيل ولد سيداتي ولد لحمد لولي، خلال حفل توقيعه اتفاقية الحج مع معالي وزير الحج والعمرة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، السيد توفيق بن فوزان الربيعة في الـ 20 من شهر نوفمبر من العام المنصرم، مضيفا أن جميع إجراءات الحج هذا الموسم ستتم بشكل رقمي، في عملية تشاركية بين عدة قطاعات حكومية.

ولتجسيد هذا التوجه، أطلقت الوزارة منصة رقمية خاصة بالحج، بإشراف معاليه خلال حفل تم تنظيمه في شهر ديسمبر 2025، بحضور معالي وزير التحول الرقمي وعصرنة الإدارة، السيد لحمد سالم بده أتشفغ.

وأوضح معالي وزير الشؤون الإسلامية، في كلمته خلال الحفل، أن منصة الحج تمثل مواكبة فعلية للمقاربة التنظيمية والتقنية المتقدمة التي تعتمدها السلطات في المملكة العربية السعودية الشقيقة لإدارة شؤون الحج، بما يضمن مواءمة المساطر الوطنية مع المتطلبات المعتمدة في الديار المقدسة، ويعزز الانسيابية والدقة وحسن التنظيم.

وأضاف أن هذا المشروع ليس مجرد تطبيق رقمي، بل هو التزام عملي تجاه المواطنين والشركاء، وخطوة نحو تنظيم حج أكثر شفافية وكفاءة، وأقرب إلى المواطن.

كما جددت الوزارة التأكيد على هذا التوجه في البيان الذي قدمه معالي الوزير أمام الحكومة، وصادق عليه مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 17 ديسمبر من العام المنصرم.

وتضمن هذا البيان جملة من الإجراءات الرامية إلى تحسين العملية، من بينها الرقمنة الكاملة لموسم حج 2026، عبر ربط المنظومة الرقمية بمنصة «خدماتي»، لتمكين الحاج من الولوج إلى معلوماته الشخصية، وتسديد الحقوق المترتبة، والتصديق على دفتر الالتزامات.

ولقد البيان كذلك الشروع في إجراءات الموسم الموالي مباشرة بعد انتهاء الموسم السابق، بما يعكس جدية الحكومة واهتمامها بإنجاح هذه الشعيرة، وتمكين ضيوف الرحمن من أدائها في ظروف ميسرة، وهو ما شددت عليه اللجنة الوزارية، برئاسة معالي الوزير الأول، السيد المختار ولد أجاي، التي عقدت عدة اجتماعات لمراجعة العملية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإنجاحها.

وفي مؤتمر صحفي عقده معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، يوم الخامس من يناير من السنة الجارية، جدد التأكيد على اتخاذ حزمة من التدابير الشاملة، تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامية إلى التسهيل والتخفيف

على الحجاج، وتعزيز الشفافية، وضبط حكامة العملية.

كما تم اعتماد مقاربة جديدة ترتكز على الحكامة والشفافية، بهدف تحسين آليات التسيير، وتمكين المواطنين من أداء مناسك الحج في ظروف أكثر يسرا وتنظيما، مع التخفيف من الأعباء المادية والتنظيمية على الحاج، دون المساس بجودة الخدمات المقدمة.

وحول المراحل التي وصلت اليها العملية أكد مدير الحج والعمرة بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي السيد الولي ولد طه، في لقاء مع الوكالة الموريتانية للأنباء، أن التحضيرات الجارية للموسم بلغت مراحل متقدمة، تمثلت في تصعيد (تحميل) بيانات الحجاج على المسار الإلكتروني المعتمد من قبل وزارة الحج والعمرة السعودية، وذلك في إطار التقيد بالفترة الزمنية التي حددتها السلطات السعودية، والتي قاربت على الاكتمال.

وأوضح أن هذه المرحلة تعد من أدق المراحل وأكثرها حساسية، باعتبارها ترتبط مباشرة باعتماد القوائم النهائية وتمكين الحجاج من استكمال بقية الإجراءات التنظيمية والإدارية.

وأشار إلى أن مختلف المراحل السابقة خلال هذا الموسم سارت بانسيابية تامة، وفق مقاربة جديدة ترتكز على الرقمنة الشاملة، اعتمدتها الوزارة هذا العام بالتنسيق مع عدد من القطاعات الوطنية، من بينها وزارة التحول الرقمي والابتكار وعصرنة الإدارة، والخزينة العامة للدولة، والوكالة الوطنية لسجل السكان والوثائق المؤمنة.

وأضاف أن هذا التنسيق المؤسساتي مكن من إرساء منظومة عمل متكاملة، تعتمد تبادل البيانات بشكل آمن وفوري، دون التدخل اليدوي، بما يعزز الشفافية ويحد من الأخطاء.

وبين أن منصة «خدماتي» شكلت حجر الزاوية في هذه العملية، حيث أتاحت للحاج التسجيل ومتابعة ملفه وتسديد التكاليف عبر التطبيقات البنكية بطريقة مؤمنة وسلسة، فيما تستجلب بياناته الشخصية تلقائيا من السجل السكاني، الأمر الذي ألغى الحاجة إلى تكرار الوثائق أو التنقل بين الإدارات.

وأكد أن هذا التحول الرقمي مثل نقلة نوعية في تسيير ملف الحج، وضمن مستوى

غير مسبوق من التسهيل والوضوح في الإجراءات.

وفيما يتعلق بالاشتراطات الصحية، أوضح المدير أن موسم الحج الحالي يشهد لأول مرة إدراج متطلبات صحية ضمن شروط الحصول على التأشيرة، تنفيذا للضوابط المعتمدة من طرف السلطات السعودية.

وأبرز أن الحصول على شهادة الاستطاعة الصحية، التي تثبت خلو الحاج من الأمراض المانعة من أداء المناسك، أصبح إجراء إلزاميا للحصول على التأشيرة، وذلك في إطار تعزيز الجاهزية الصحية وضمان سلامة الحجاج.

وأضاف أن المرحلة المقبلة تتمثل في تفويج الحجاج، وفق معايير دقيقة، وتزويدهم بالحقائب وبطاقة الحاج، واختيار مؤطر لكل مجموعة يتولى مرافقتها وتنظيم شؤونها، إلى جانب التأطير الفقهي والديني الذي يبدأ داخل الوطن من خلال دروس توعوية ولقاءات تحضيرية، ويتواصل في الديار المقدسة عبر برامج إرشادية ومرافقة ميدانية، إضافة إلى إعداد مواد سمعية وبصرية تثقيفية، تهدف إلى توعية الحجاج بمناسكهم وبالأنظمة المعمول بها، فضلا عن إرشادات تتعلق بالسلوك المدني والانضباط العام.

وفي الشق التنظيمي، شدد مدير الحج على أن القطاع اعتمد مبدأ عدم التبادل بين الحجاج بعد انتهاء فترة التسجيل، مؤكدا أن هذا القرار يأتي حفاظا على مصداقية العملية ومنع أي اختلالات قد تمس عدالتها.

وأوضح أن التجارب السابقة أثبتت أن فتح باب التبادل بعد إغلاق اللوائح قد يؤدي إلى ممارسات غير قانونية، من قبيل السمسرة أو المضاربة في المقاعد، وهو ما حرصت الوزارة على قطعه بشكل نهائي صونا لشفافية العملية وهيبتها.

وحول زيادة الأسعار بالنسبة لحجاج القطاع الخاص أفاد بأن الدولة حددت سقفا واضحا لتكاليف الحج لا يجوز تجاوزه إلا بموجب عقد قانوني موقع بين الطرفين.

وقال إن الدولة بادرت إلى تسليف المبالغ المطلوبة في الوقت المناسب، ضمانا لاحترام الآجال النهائية للتحويلات عبر المسار الإلكتروني في انتظار استكمال المبالغ المطلوبة من طرف الحجاج، مبرزا أن هذا الإجراء الاستباقي مكن من تسريع إنهاء الحجوزات المتعلقة بالطوافة والسكن والخدمات المرافقة، خاصة في ظل ضيق الوقت الذي تفرضه الجدولة الزمنية المعتمدة من الجانب السعودي.

وأوضح أن التبكير في استكمال الإجراءات هذا العام استدعى تعبئة الجهود وتسريع وتيرة العمل لموكبة النسق المطلوب، مؤكدا أن القطاع يعمل بروح من الجدية والاستباقية حرصا على أن تتم مشاركة الحجاج الموريتانيين في أفضل الظروف التنظيمية والخدمية.

وفيما يخص سكن الحجاج في المدينة المنورة أكد أنه تم حجز فنادق قريبة من الحرم المدني وبمواصفات خمس نجوم كما تمت زيادة عدد الفنادق المحجوزة في مكة المكرمة وبمواصفات جيدة بعد أن تم تسجيل بعض الملاحظات خلال الموسم الماضي.

وأكد أن التدابير التصحيحية هذا العام، شملت زيارات ميدانية وتقييما مباشرا لمقار إقامة الحجاج، من قبل معالي وزير الشؤون الإسلامية، من أجل التأكد من جاهزيتها ولاحترامها للمعايير المتفق عليها، بما يضمن ظروف إقامة ملائمة تحفظ كرامة الحاج وتساعده على أداء مناسكه في أجواء مريحة وآمنة، تنفيذا لتعليمات فخامة رئيس الجمهورية بهذا الخصوص.

وختم السيد الولي ولد طه، بالتأكيد على أن مجمل هذه الإجراءات تعكس إرادة جادة في تحديث منظومة تسيير الحج، وترسيخ مبادئ الشفافية والنجاعة والإنصاف، بما يواكب التحولات الرقمية والإدارية، ويعزز ثقة المواطنين في المسارات المعتمدة.

المحظرة.. الحصن الذي يحتمي خلفه جميع الموريتانيين

إعداد: أحمدو ولد آكاه

المحظرة هي مؤسسة تعليمية تقليدية منتشرة في موريتانيا، تُعنى بتعليم العلوم الشرعية واللغة العربية وفق منهج إسلامي أصيل، وهي إلى ذلك مدرسة بدوية (غالبًا تكون في البادية) يجتمع فيها الطلاب حول شيخ أو عالم لحفظ القرآن الكريم ودراسة العلوم الدينية واللغوية.

وتدرّس في المحظرة علوم متعددة من بينها:

- حفظ القرآن الكريم وتجويده.
- الفقه (غالبًا على المذهب المالكي)
- الحديث الشريف
- التفسير
- النحو والصرف
- البلاغة
- السيرة النبوية
- لحيلًا للحساب وعلم الفرائض
- علوم أخرى متعددة.

ومن خصائص المحظرة:

- الاعتماد على الحفظ والتلقين والعلاقة مباشرة بين الشيخ والطالب.
- لا تعتمد نظام الفصول الدراسية الحديث.
- قد تكون الإقامة فيها والاعتماد على دعم المجتمع.
- وتُعد المحظرة من أهم ركائز الحفاظ على الهوية الدينية والعلمية في المجتمع الموريتاني.

وفي موريتانيا، البلد الإسلامي بامتياز، الذي يعتبرعدد سكانه 100% من المسلمين، يُعدّ التعليم التقليدي الذي يُقدّم في المحاظر متجذرًا بعمق في المجتمع.

ولإبراز الأهمية التي تُمنح للتعليم القرآني والمحاظر، التقت مجلة «الشعب» في إطار البحث في الموضوع مع السيد لدّ أحمد معلوم، مدير المحاظر والتعليم الأصلي بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي.

وفي مستهل حديثه، أكد السيد المدير أن المحظرة تمثل ستارًا يحتمي خلفه جميع الموريتانيين؛ فهي تخرّج العلماء والأساتذة والقضاة، وهي الرافعة التي يستظل الكل تحت رايتها، وهي التي تغرس في نفوس الشباب مبادئ التعليم الإسلامي القائم على الاعتدال والتسامح، والبعيد عن كل أشكال التطرف.

وأضاف أن المحظرة هي تاج الموريتانيين ومصدر فخرهم واعتزازهم، وقد عبّروا عن هذا الشعور في أكثر من مناسبة.

وأشار إلى أن كبار العلماء الذين تخرّجوا من المحاظر يُعدّون بمئات لموريتانيا في الخارج، والأمثلة على ذلك كثيرة، من بينهم: محمد محمود ولد التلاميد، أبّ ولد لخطور، لمجيدري ولد حبّكل، الإخوة أبناء ماياباً، سيدي عبد الله ولد الحاج إبراهيم، وغيرهم.

وأكد مدير المحاظر والتعليم الأصلي أن ما شهدته المحاظر من تطور نوعي في عهد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لم يكن من قبيل الصدفة، بل يفسّر بالسياق الديني الذي نشأ فيه فخامة الرئيس.

كما أوضح أن المحظرة تحافظ الدين وتضمن وحدة المجتمع، وتمتاز بعدة مزايا، من بينها: سهولة الالتحاق بها، إذ لا تفرض شروطًا معينة، ولا تحدد سنًا معيّنة، كما أن التعليم فيها مجاني ومتاح للجميع.

وأضاف أن المحظرة في موريتانيا مرّت بعدة مراحل وفترات مختلفة، مما استدعى تنظيمها، وقد تحقق ذلك مع إنشاء وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، التي أولت المحظرة عناية خاصة من خلال وضع برنامج وميزانية مخصّصين للنهوض بالتعليم فيها.

وفي إطار إعادة تنظيم المحظرة، تم وضع إطار قانوني وإصدار مقرر يصنّف المحاظر إلى ثلاثة أصناف:

- محاظر قرآنية
- متخصصة
- جامعة.

ولكل صنف من هذه التصنيفات الثلاثة شروطه وضوابطه.

وما عدا هذه التصنيفات المذكورة يعتبر في طور النشأة بمعنى أنه لا يرقى لمستوى المحظرة.

وبحسب السيد لدّ، تشهد المحظرة حاليًا تطورًا ملحوظًا وحيوية جديدة بفضل الله، ثم بالعناية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، للمحاظر وأهلها.

وأكد أن هذا الاهتمام انعكس إيجابًا على التطور الكمي والنوعي للمحاظر، وهو ما ورد في البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، كما أكده الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي، في إعلان السياسة العامة للحكومة أمام البرلمان، ويجسده معالي وزير الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي السيد الفضيل ولد سيداتي ولد أحمد لولي.

وأشار المدير إلى أن هذا الاهتمام تُوّج باستحداث جائزة رئيس الجمهورية لحفظ وفهم المتون المحظرية، وهي جائزة لأقيمت الغبار عن أمهات الكتب، وتبارى في نيلها العديد من الطلبة.

وهكذا يشهد التعليم القرآني اليوم تطورًا ملحوظًا من حيث الكم والكيف، إذ يبلغ عدد المحاظر

المسجلة رسميًا في موريتانيا 10,754 محظرة، مصنفة وفق المعايير المذكورة سابقًا. أما عدد الطلاب، فيبلغ وفق آخر إحصاء 247,652 طالبًا.

وفيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الدولة للمحاظر، أوضح المدير أن المحظرة في أصلها عمل خيري تطوعي من مؤسسها، غير أن الدولة تثمّن هذا العمل الخيري وتدعمه وتشجعه.

وفي نهاية سنة 2025، تم منح إعانة شهرية

لـ 2,034 شيخ محظرة، من بينها الكبريات، والمحاظر التقليدية، والمنشأة من طرف القطاع، وقد استفاد من هذه الإعانة مشايخ المحاظر المنشأة حديثًا من طرف الوزارة، إضافة إلى غيرهم.

كما قدمت الدولة إعانة سنوية استفادت منها 3,000 من المحاظر الأولية.

وأكد المدير أيضًا أنه في إطار تعميم خدمات المحاظر، تم افتتاح العديد من المحاظر القرآنية الجديدة في المناطق النائية والأكثر هشاشة، ومنها الأماكن التي لا توجد فيها مدارس، أو فيها عزوف عن المدارس النظامية.

وقد لاقت هذه المقاربة استحسان أولياء الأمور، واستفاد منها كثيرون في القرى والتجمعات، ومن بين هذه المحاظر المنشأة في مختلف أنحاء البلاد نذكر، على سبيل المثال:

- في غورغول، مثل: أدباي بول 2، الحي 310 بمدينة كيهيدي، وكيهيدي المدينة، ثم لكليته، صبوفه، لحسي لمدلدي، موتكل، ولمبود.
- وفي كيدي ماغه، مثل: محظرة أجار كمبل بسيلبابي، ومحاظر سيلبابي المدينة، لعويبات، وجوكونتورو بغابو.
- وفي لبراكنة، مثل: أدباي ركوكه، تجمع بورات، وشركه موكه، وابوندا...
- وفي لعصابة، مثل: أدباي ميساح، ولم لشكاك، والتعيشة، وورتي، ومسيل النخلة.
- وفي الحوض الغربي، مثل: مديوك الفرع، أركاتين، وأدباي لمس، وطي لخظر.
- وفي الحوض الشرقي: هدل بكرو، أمرج: (أدباي العلمة، أم اعشيش، أهل عبد الجبار، لجنكه، لمحيكمات)

هذا بالإضافة إلى إنشاء محاظر في مدائن التراث، وعديد المحاظر بتكانت.

وفي شمال موريتانيا تم إنشاء محاظر في كل من بير أم اكرين، وأزويرات، وأطار (العين الصفرة إيريش...)، بالإضافة إلى دعم الكثير من محاظر لترارزة، والكثير من المحاظر بلعواكشوط بالتركيز على المناطق الأقل حظا من التعليم بها.

وردا على سؤال حول ما إذا كان فتح محظرة يتطلب ترخيصًا قانونيًا من السلطات، أوضح المدير، أن الطابع الخيري للمحظرة هو الأساس، مع التأكيد على ضرورة التصريح لدى السلطات بإنشاء أي مؤسسة بغرض التعريف بها رسميًا وترخيصها.

وفي سبيل تحديث محتوى المحاظر، صدر مؤخرًا مرسوم يهدف إلى إدماج طلاب المحاظر في التعليم النظامي، وهو مرسوم مدّ للجسور بين التعليمين الأصلي والنظامي.

وتخضع هذه المحاظر لمتابعة خاصة، حيث تُبرم عقودا محددة المدة مع بعض حفاظ القرآن المتخرجين من المحاظر ومع المشايخ، كما تخضع لعمليات تقييم ومتابعة دورية.

وفيما يخص الآفاق المستقبلية والبرامج قيد التحضير قال المدير، إنه يجري العمل حاليا على استحداث أسلاك خاصة بالتعليم الأصلي.

وفيما يتعلق بولوج طلاب المحاظر لسوق العمل بين المدير أن الدولة تفتح آفاقا واعدة أمام خريجي المحاظر والمعاهد والجامعات الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء شُعب في المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية كشعب: الإعلام، والاقتصاد الإسلامي، والقضاء والتوازل، وكذلك إنشاء جامعة العلوم الإسلامية بلعيون، والمحظرة الكبرى بأكوجت، إضافة إلى هيئة العلماء الموريتانيين، ودار المصحف الشريف، إلى غير ذلك من الفرص.

وقد أنشأت الدولة كذلك معاهد جهوية لتأهيل طلبة المحاظر وتمكينهم للحصول على باكالوريا التعليم الأصلي.

كما أوضح المدير أنه في مجال التكوين المهني أنشأت الدولة معهد التكوين المهني للمحاظر، الذي يستقبل المتسربين من المحاظر، ويكونهم في مجالات تمكنهم من ولوج سوق العمل، وذلك في مجالات من بينها: النحاتة، والكهرباء، والميكانيكا، والنجارة، والمعلوماتية، والخياطة.

رسالة المسجد:

عمـــل دائب على فهـــم هذه الرســـالة المقدســـة ونشـــرها

إعداد: كراي ولد احميد

تعمل مديرية المساجد بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي للمحافظة على تأدية المساجد لرسالتها الدينية النبيلة؛ من خلال تنظيم إجراءات الترخيص في إقامة المساجد ومتابعة تسييرها، كما تعكف المديرية على اعتماد الأئمة والترخيص في إقامة صلاة الجمعة وفق ضوابط تنظيمية محددة؛ ودعم وتأطير الأئمة والتعاقد معهم؛ إضافة إلى ترميم وصيانة المساجد؛ وفض النزاعات والخلافات داخلها.

وللوقوف على الجهود التي تبذلها الدولة في الرفع من أداء المساجد ودعم الأئمة والمؤذنين التقت مجلة الشعب، للشهرية السيد سيدي محمد ولد صالح، مدير المساجد بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، الذي قال إنه في إطار العناية التي يوليها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لخدمة بيوت الله تعالى حتى تتبوأ المكانة اللائقة بها وحتى تؤدي رسالتها على الوجه الأكمل وهو ما تسعى حكومة معالي الوزير الأول السيد المختار ولد اجاي، إلى تحقيقه على أرض الواقع، فإن الدولة أولت المساجد والقائمين عليها عناية كبيرة وقد تجسدت تلك العناية في تحقيق الكثير من الإنجازات المهمة من أبرزها إجراء أكبر مسابقة وطنية لاكتتاب الأئمة سنة 2020، كما خصصت الدولة ميزانية استثمار معتبرة لترميم وصيانة وتجهيز المساجد. وأوضح السيد المدير، أن المديرية عملت على تحقيق جملة من الأهداف النبيلة حيث تعنى بالمحافظة على تأدية المساجد لرسالتها النبيلة على الوجه الأكمل من خلال توفير الظروف الملائمة لأداء العبادة ونشر القيم والأخلاق الإسلامية الفاضلة وتحصين المجتمع من مخاطر الانحراف والتطرف الفكري وترسيخ الوحدة الوطنية والمحافظة على السلم الأهلي، كما تعمل الإدارة على التكوين المستمر للسادة الأئمة بغية الرفع من قدراتهم العلمية وكفاءاتهم المهنية لمواكبة تحديات العصر والمساهمة الفعالة في إنارة المجتمع وتنمية البلد.

مكانة المسجد

وتابع مدير المساجد قائلا: «كما هو معلوم تحتل المساجد مكانة عظيمة في حياة المجتمع المسلم فهي بيوت الله سبحانه وتعالى في أرضه ويكفيها تشريفا أن الله سبحانه وتعالى أضافها لنفسه إضافة تشريف وتعظيم قال تعالى (وأن المساجد لله) وقال: (في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه). وأكد أن الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن عدد المساجد بلغ في صوم التراب الوطني ما يزيد على 14000 مسجد، من بينها ما يزيد على 3400 جامع تتوزع كما هو مبين في الجدول الأول.

جهود معتبرة

وأشاد السيد المدير سيدي محمد ولد صالح، بما حققه القطاع من جهود معتبرة في مجال خدمة المساجد فمنذ انتخاب فخامة رئيس الجمهورية، في العام 2019 تم بالتعاون مع قطاع الإسكان والعمران بناء 40 مسجدا في ولايات الحوضين ولعصابه وكوركول، كما تم ترميم وصيانة 130 مسجدا في نواكشوط وبعض الولايات الداخلية، إضافة إلى تفريش 30 مسجدا في العاصمة ومن بينها تفريش جامع الملك فيصل (الجامع السعودي) وبعض المساجد الأخرى في مدننا الداخلية.

وبين أهمية اكتتاب 400 إمام و400مؤذن يتقاضون رواتب شهرية ويستفيدون من التأمين الصحي لهم ولعائلاتهم كما أن العدد المستفيد من الإعانات الشهرية وصل إلى حدود 1200 إمام و400 مؤذن في حين يستفيد من الإعانة السنوية 4193 إماما ويوضح الجدول الثاني، توزيع الاكتتاب والإعانات السنوية على مستوى الولايات.

ولتقديم الدعم للقائمين على المساجد خلال شهر رمضان المعظيم قال السيد المدير، إن القطاع يقوم بتنظيم تحويلات نقدية في الشهر الكريم ويبلغ عدد المستفيدين من التحويلات النقدية 3200 إمام، ويوضح

الجدول الثالث توزيع التحويلات النقدية على ولاياتنا خلال شهر رمضان.

هذا وتقوم المديرية بتنظيم ملتقيات تكوينية لصالح بعض الأئمة في انواكشوط في مجال الخطابة وفقه العبادات.

وتنقسم الخطة الجديدة للمأمورية الثانية في مجال رعاية المساجد التي تنفذها الوزارة والتي تحظى المساجد فيها بعناية كبيرة- يضيف السيد مدير المساجد- إلى أربع مجالات رئيسية هي: تحسين البنية التحتية للمساجد، حيث تنفذ الوزارة من خلال التعاون مع قطاع الإسكان والعمران بناء 50 مسجدًا في بعض الولايات الداخلية، وتطلق حملة شاملة لصيانة وترميم عدد كبير من المساجد وتجهيزها وإطلاق عملية إحصاء شاملة للمساجد بغية تعيين قاعدة البيانات وضبطها، وشملت هذه العملية ولايات انواكشوط الجنوبية والشمالية وستتوسع لتشمل كافة المساجد على عموم التراب الوطني.

وفي مجال تحسين ظروف الأئمة والمؤذنين تم العمل على تقديم الدعم السنوي للمساجد خلال شهر رمضان المبارك من خلال تحويلات نقدية يستفيد منها ما يزيد على 3500 إمام وتعمل الوزارة على توسيع هذا البرنامج.

التأطير والتكوين

وفيما يتعلق بالتكوين وتحسين خبرات الأئمة عمل القطاع- يضيف السيد المدير- على مواصلة تنفيذ برنامج التكوين المستمر للأئمة وقد تم تنظيم الملتقى التكويني الأول لصالح أئمة نواكشوط واستفاد منه 120 إماما خلال الفترة ما بين 9-10 أكتوبر 2024 وسيشمل هذا البرنامج كافة الأئمة في عموم التراب الوطني كما يجري العمل على افتتاح معهد يعنى بتكوين الأئمة والخطباء وسيسهم هذا المعهد في رفع قدراتهم العلمية والمهنية.

وأكد مدير المساجد، أنه في مجال مراجعة النصوص القانونية المنظمة لشؤون المساجد وضبط الإجراءات الإدارية، تعمل الوزارة حاليا على مراجعة قانون المساجد ووضع النصوص التطبيقية لهذا القانون بغية تكييفه مع الواقع وضرورة تسيير شؤون المساجد في ظروف جيدة تحقق السلم والأمان.

الجدول الأول

الولاية	الجوامع	المصليات	المجموع
الحوض الشرقي	210	1340	1550
الحوض الغربي	180	940	1120
لعصابة	185	1065	1250
كوركل	170	955	1125
لبراكنة	184	866	1050
الترارزة	350	1100	1450
أدرار	72	248	320
نواذيبو	83	252	335
تكانت	55	160	215
كيدي ماغة	140	763	903
تيرس زمور	20	35	55
إينشيري	21	34	55
انواكشوط الغربية	167	383	550
انواكشوط الجنوبية	315	735	1050
انواكشوط الشمالية	250	800	1050
المجموع	2402	9676	12078

الجدول الثاني

الولاية	الإعانات السنوية	الأئمة المكتبين	المؤذنين المكتبين
الحوض الشرقي	586	132	35
الحوض الغربي	258	132	44
لعصابة	389	106	33
كوركل	291	66	25
لبراكنة	241	110	37
الترارزة	530	144	40
أدرار	166	35	11
نواذيبو		34	14
تكانت	119	27	12
كيدي ماغة	236	56	20
تيرس زمور	34	11	4
إينشيري	22	10	2
انواكشوط الغربية	225	72	21
انواكشوط الجنوبية	429	139	52
انواكشوط الشمالية	668	126	50
المجموع	4193	1200	400

الجدول الثالث

الولاية	عدد المساجد المستفيدة
الحوض الشرقي	200
الحوض الغربي	160
لعصابة	160
كوركل	160
لبراكنة	160
الترارزة	160
أدرار	100
نواذيبو	120
تكانت	80
كيدي ماغة	160
تيرس زمور	80
إينشيري	60
انواكشوط الغربية	250
انواكشوط الجنوبية	400
انواكشوط الشمالية	400
المجموع	2650

وقال إنه تمت مراجعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بإصدار الوثائق الإدارية كتصاريح البناء والجمعة واعتماد الأئمة وتحديد جهة القبلة واحترام المسافات بين المساجد والجوامع وتوحيد وقت رفع الأذان ووضع الآليات الكفيلة لحل النزاعات العالقة في المساجد وتفعيل دور الإدارات الجهوية في هذه المجالات بالتنسيق والتعاون مع السلطات الإدارية والمحلية.

دار المصحف الشريف:

مراقبة المصاحف ومراجعتها وحفظ خصوصية موريتانيا في الرسم والضبط والقراءات

إعداد: الطالب ولد إبراهيم

تم إنشاء دار المصحف الشريف في موريتانيا، بموجب مقرر صادر عن وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي بتاريخ 22 نوفمبر 2021م، تنفيذا لتوجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، وذلك من أجل إعداد مصحف رسمي للدولة يحفظ خصوصيتها في الرسم والضبط والقراءات. وجاء تأسيس هذه الهيئة، بعد ملاحظة انتشار مصاحف تحتوي على أخطاء في نص القرآن الكريم ورسمه وضبطه، فكانت هذه الخطوة المباركة، الهادفة إلى حفظ كتاب الله من التحريف وضمان سلامة المصاحف المتداولة في البلاد.

رئيس دار المصحف الشريف، الدكتور سيّدي عبد القادر ولد لطفيل، أوضح أن هذه المؤسسة تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، من أبرزها:

– مراقبة المصاحف الواردة إلى البلاد والتأكد من صلاحيتها للنشر والتداول.

– الإشراف على إعداد المصاحف الرسمية للدولة وطباعتها، ومراجعة المصاحف وفق معايير الطباعة المعتمدة قبل الإذن بنشرها، إضافة إلى خدمة القرآن الكريم بنشره وتوفيره للمؤسسات العلمية والمساجد والمدارس والأفراد.

– الحفاظ على الخصوصية الموريتانية في الرسم والضبط والقراءات.

كما تهدف هذه المؤسسة، يضيف الدكتور سيّدي عبد القادر ولد لطفيل، إلى إيجاد مرجعية علمية عند الاختلاف في مسائل الرسم والقراءة، ونشر البحوث المتعلقة بالمصحف وعلومه.

وأوضح أن دار المصحف الشريف، تضم لجنة متخصصة من العلماء وأهل القرآن، إضافة إلى خبراء في الخط والطباعة، للإشراف على أعمالها.

واستعرض رئيس دار المصحف الشريف، حصيلة أعمال الهيئة، المتمثلة في: مراجعة المصاحف الواردة إلى البلاد، حيث استقبلت الدار أكثر من سبعين طبعة مختلفة من المصاحف من جهات متعددة، يصل عدد نسخ الطبعة الواحدة أحيانًا إلى أكثر من 300 ألف نسخة.

أما نتائج المراجعة فأوضح أنه تم رفض 48 طبعة لاحتوائها على أخطاء نصية ورسمية وضبطية.

كما تمت إجازة 6 طبعات صالحة للنشر، وتصحيح 7 طبعات يدويًا بسبب قلة الأخطاء فيها، ليبلغ عدد النسخ المصححة نحو 60 ألف نسخة، مع استمرار مراجعة باقي الطبعات بضبط رئيس لجنة الإشراف.

وأشار إلى أن الدار استقبلت طلبات لطباعة أو استقدام مصاحف جديدة، مبينا أنه تم حجز بعض المصاحف غير الصالحة للطباعة أو التداول، والإذن بطباعة مصحف ملون برولية ورش عن نافع بعد المراجعة.

كما تم السماح باستقدام طبعات برولياتي ورش عن نافع وحفص عن عاصم.

وأكد أنه في عام 2025 وصلت 15 طبعة جديدة، وأسفرت المراجعة عن: رفض

4 طبعات منها لعدم صلاحيتها، وحجز طبعتين دخلتا البلاد لمخالفتهما الشروط وإجازة طبعتين بعد استيفاء المعايير المطلوبة، واستمرار مراجعة بقية الطبعات.

مشروع المصحف الموريتاني

وفي ما يخص مشروع المصحف الموريتاني بناءً على توجيهات رئاسة الجمهورية، أكد رئيس دار المصحف الشريف الدكتور سيدي عبد القادر ولد لمقيل، أنه يجري العمل على إعداد مصحف رسمي للدولة يحفظ خصوصيتها في الرسم والضبط والقراءات.

وأكد أنه اتخذت عدة خطوات لتنفيذ المشروع، منها:

– الإعلان عن مسابقة لاختيار خطاط متخصص في كتابة المصاحف، واختيار خطاط متميز والتعاقد معه.

– إدخال المصحف في النظام الإلكتروني ومراجعته فنيًا، وإضافة الزخارف والإطارات والهوامش، وتنفيذ مراحل التصحيح المتعددة ومتابعة الملاحظات.

وخلص رئيس دار المصحف إلى أن المشروع وصل إلى مراحله الأخيرة قبل الطباعة النهائية.

وختاما يمكن القول أن دار المصحف الشريف تؤدي دورًا محوريًا في صيانة نص القرآن الكريم في موريتانيا، من خلال مراقبة المصاحف ومراجعتها، وإعداد مصحف رسمي للدولة، والحفاظ على الخصوصية العلمية للبلاد في علوم القرآن. وتمثل هذه الجهود خطوة مهمة في حماية كتاب الله وتعزيز المرجعية العلمية في مجال المصاحف وعلومها.

يباشر أولى توزيعاته للمستحقين خلال العام الحالي

بيت مال الزكاة.. تعهد رئاسي يتحقق إنصافا للمحتاجين وتعزيزا للتكافل

إعداد: محمد المهري بدي

تتويجا لعمل دؤوب وجهد متواصل، يستعد بيت مال الزكاة، خلال العام الحالي، لمباشرة أولى توزيعات الزكوات المودعة في حسابه لدى الخزينة العامة، في تجسيد عملي لتعهّد فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني ضمن برنامجه الانتخابي «تعهداتي» سنة 2019 بإنشاء هيئة وطنية تعنى بجباية الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، فيما يستمر المجلس الأعلى للزكاة في تحديث وتعزيز آليات العمل إنفاذا لما تضمنه برنامج فخامة رئيس الجمهورية الانتخابي للمأمورية الثانية «طموحي للوطن» 2024 من تعهد بتطوير بيت مال الزكاة.

وشكلت مصادقة الحكومة على المرسوم رقم 2023/026 القاضي بإنشاء حساب تحويل خاص يدعى «بيت مال الزكاة الموريتاني» بهدف تيسير أداء الزكاة جمعا وصرفا، الانطلاقة الفعلية لخطوات تحقيق تعهّد فخامة رئيس الجمهورية، الذي ينطلق من أهمية الزكاة باعتبارها موردا ماليا يسهم في الحد من الفقر ويساعد في الرفع من المستوى المعيشي للفئات الهشة من المجتمع؛ ويعزز التكافل والتماسك الاجتماعي.

إنجازات رغم التحديات

وقد بدأ المجلس الأعلى للزكاة، وهو الهيئة المكلفة بتسيير بيت مال الزكاة، عمله التحضيري في العام 2024 ليتمكّن، رغم التحديات المتمثلة في غياب وهي وطني بتنظيم الزكاة ومسؤولية الدولة عنها ومحدودية الموارد، من وضع وتنفيذ الإطار المؤسسي لعمل المجلس، كما عمل على إنجاز دليل وطني للزكاة، وإطلاق عملية تحسيس وتوعية لكبار المزكين من رجال أعمال وفاعلين اقتصاديين، فضلا عن العمل على تيسير دفع الزكاة ورقمنتها وتقديم تحفيزات ضريبية لدافعي الزكاة.

وأوضح رئيس المجلس الأعلى للزكاة الشيخ الطالب اخيار ولد الشيخ ماءين في مقابلة مع مجلة «الشعب» أن عمل المجلس خلال سنة ونصف أثمر جملة من النتائج العملية المهمة، تمثلت في استجابة رجال الأعمال وترحيبهم بالفكرة، وشروع المزكين في دفع زكواتهم في حساب بيت مال الزكاة الموريتاني، الذي يستعد لمباشرة أول توزيع للزكوات على المستحقين خلال هذه السنة بإذن الله.

وأشار رئيس المجلس إلى أنه تم العمل على توحيد فقه الزكاة في البلاد من خلال إعداد دليل وطني للزكاة وتواصل فعّال مع مختلف الجهات القائمة على الفتوى في

البلاد واستعدادات آلية للتعامل مع نوازل الزكاة المستجدّة، وفي هذا السياق وضع المجلس فتوات للرد على أسئلة المستفتين بشأن الأحكام الشرعية المرتبطة بالزكاة واحتسابها.

وفي هذا السياق، نظم المجلس ندوة علمية عالية المستوى تحت عنوان «مأسسة الزكاة وتفعيل مهمتها الاقتصادية والاجتماعية»؛ بالاشتراك مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة؛ شهدت حضورا متميزا من أصحاب المعالي الوزراء ورجال الأعمال والباحثين والمهتمين، كما عقد ندوة مشتركة مع المجلس الأعلى للفتوى والمظالم؛ حول نوازل الزكاة ومستجداتها انطلاقا من دليل الزكاة الموريتاني الذي أخرجه المجلس.

كما عمل المجلس على تطوير إدارة الزكاة في موريتانيا تنفيذا للنصوص القانونية المنشئة والمتعهد فخامة رئيس الجمهورية في برنامجه الانتخابي: طموحي للوطن 2024.

وهكذا، يضيف رئيس المجلس، تم العمل من أجل وضع قاعدة بيانات دقيقة وشفافة للمستفيدين تستجيب للمعايير الشرعية لمصارف الزكاة وتمثل الوطن بكافة جهاته ومكوناته وذلك من خلال العمل الوثيق مع برنامج السجل الاجتماعي التابع للمندوبية العامة للتضامن الوطني ومكافحة الإقصاء «تآزر» ووزارة العمل الاجتماعي التي هي جزء من مكونات المجلس؛ واستنادا لاستمارة تحتوي مجموعة من المعايير الضرورية لاستحقاق الزكاة.

ولتسهيل إجراءات دفع الزكاة، وفي إطار التنسيق مع وزارة المالية تم فتح حساب لبيت مال الزكاة في الخزينة، بحيث تصبح الزكاة جزءًا لا يتجزأ من المالية العامة وتتمتع بالحماية التي يحظى بها المال العام، كما يعتزم المجلس إتاحة تسديد الزكوات من خلال التطبيقات البنكية الهاتفية تيسيرا وتبسيطا للعملية.

وفي إطار التعاون الخارجي تم التواصل مع الإخوة في الكويت والإمارات وقطر، وأدى وفد من المجلس زيارة رفيعة المستوى لدولة قطر؛ أفضت إلى بداية مشوار واعد من التعاون.

وقد تم في هذا السياق العمل على الاستفادة من التجارب العالمية لتنظيم الزكاة والعمل لتعبئة زكوات المسلمين عبر العالم لتوزيعها في موريتانيا، وشملت المساعي من أجل ذلك لجتماعات مع البعثات الدبلوماسية للبلدان الإسلامية في نواكشوط وزيارات خارجية لبلدان ذات تجربة رائدة في مجال تعبئة وتوزيع الزكاة.

ترسانة قانونية ونظام رقمي للتسيير

وأشار رئيس المجلس إلى العمل على إعداد ترسانة قانونية تقدّم للجهات المعنية بوصفها أساسا تشريعيا وتنظيميا للزكاة في بلادنا يعزّز مأسسة الزكاة ويوحّد طريقة التعامل معها فقها ومحاسبة.

كما يتم العمل على تطوير نظام معلوماتي منسجم للزكاة يُمكّن من تسيير مختلف العمليات رقميا بدء من عمليات الجباية والإيداع وصولا إلى الصرف والتوزيع وهو ما يضمن أن تتمّ كل هذه العمليات بطريقة شفّافة وعادلة ومراقبة من جميع الجهات ذات العلاقة.

ويعتزم المجلس افتتاح فروع في الولايات بشكل تدريجي، مع تعزيز وجود المجلس في نواكشوط فضلا عن نقل التجارب الناجحة عالميا من خلال ربط علاقات شراكة وتعاون مع مختلف المؤسسات والهيئات الشبيهة العربية والإسلامية.

ويسعى المجلس من خلال عمل دؤوب مع القطاعات الوزارية المعنية في التنمية الحيوانية، والزراعة إلى وضع قاعدة بيانات للأموال الزكوية في موريتانيا.

وقد حدد المرسوم 2023/026 طرق جبلية وصرف الزكاة والمسيرين والجهة الوصية، فضلا عن المقاصد العامة لهذا المرفق، كما حصر مهام بيت مال الزكاة في «تيسير أداء فريضة الزكاة جمعا وصرفا، من خلال جباية أموال الزكاة وصرفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وبما يحقق مقاصد الشرع منها»، مع الإسهام في «تنظيم الزكاة وترشيدها وتوجيهها لخدمة السياسات الاجتماعية والبرامج التنموية، وتشجيع الأغنياء وميسوري الحال على الإسهام في سياسات التكافل الاجتماعي من خلال دفع الزكاة، وتعميق البحث العلمي في أحكام الزكاة ونوازلها المعاصرة، والتوعية المستمرة بأهمية إخراجها، وإشاعة أحكامها بين الناس».

وفيما يخص، مصادر مداخيل بيت الزكاة، فيوضح المرسوم أنها تتمثل في الزكاة

المدفوعة على المستوى الوطني والزكاة المقدمة من طرف الموريتانيين في الخارج والمسلمين أيا كانت جنسياتهم، والزكاة المحولة من طرف مؤسسات الزكاة في العالم، فضلا عن الدعم المقدم من طرف الدولة، وعائدات استثمارات الزكاة، والهبات والوصايا، فيما حدد من يصرف لهم من الصندوق في الفئات المحددة في الشريعة الإسلامية.

وأسند المرسوم مهمة المصادقة على نفقات بيت الزكاة، إلى لجنة مكونة من أشخاص منتدبين معروفين بالعلم والخبرة والاستقامة.

ووفقا للمقرر الوزاري المشترك 2023/391 فإنه يعهد لـ «المجلس الأعلى للزكاة» بتسيير بيت مال الزكاة، ويراعى في اختيار أعضائه المستوى العلمي والخبرة والاستقامة والنزاهة الفكرية والمادية.

ويتولى المجلس، من بين أمور أخرى؛ إعداد قاعدة بيانات دافعي الزكاة ومستحقيها والمستفيدين منها، كما يشرف على متابعة حركة حساب بيت مال الزكاة الموريتاني، ويعنى بتطوير البحث العلمي في مجال الزكاة وتطبيقاتها المعاصرة، كما تناط به مهمة تعبئة الموارد الزكوية للمقترين وعموم المسلمين الراغبين في دفع زكواتهم وتسهيل تحويلها، فضلا عن التعريف ببيت مال الزكاة الموريتاني محليا ودوليا وربط الصلة بمؤسسات الزكاة في العالم الإسلامي.

إفطار الصائم:

برنامج تضامني لدعم الأئمة وشيوخ المحاظر

إعداد: البراء ولد محمدن

تتجلى عملية افطار الصائم التي تشرف عليها وزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي كرمز حي لروح التضامن والتكافل الاجتماعي وامتداد طبيعي لدور الوزارة في خدمة التعليم الأصلي ورعاية أهله من المحاظر وطلابها وشيوخها، والمساجد والعقيمين عليها وعمارها.

تتجاوز هذه المبادرة حدود تقديم الإفطار لتصبح تعبيرا صادقا عن الحرص على تخفيف الأعباء المعيشية عن الفئات المستهدفة وإتاحة الفرصة لهم لأداء عبادتهم في أجواء من الطمأنينة والسكينة، بما يجسد قيم الإحسان والرحمة التي يقدسها ديننا الحنيف.

تمثل عملية افطار الصائم جزءا من رؤية شاملة تعمل على دعم وترسيخ الدور الريادي في المجتمع وتعزيز مكانة الأئمة وشيوخ المحاظر وأهل العلم، بما يسهم في استقرار المؤسسات التعليمية وتطويرها.

فهي تجسد رسالة إنسانية سامية ترتبط بروح الشهر الفضيل مؤكدة أن رمضان محطة للعطاء والتراحم ومناسبة لإحياء سنن التكافل بين أفراد المجتمع وتعزيز الروابط الأخوية والاجتماعية التي تشد أواصر الجماعة وتقوي نسيجها.

وتظل عملية افطار الصائم إحدى المبادرات الحضيرة التي تؤكد حرص الدولة على حضورها الفاعل إلى جانب مواطنيها في مختلف الظروف، وتؤكد التزامها بدعم الأئمة وشيوخ المحاظر، وتعزز دور هذه المؤسسات التعليمية في خدمة المجتمع وتطوير قدراته العلمية والدينية. كما تساهم المبادرة في نشر روح التضامن والتكافل الاجتماعي، وتشجيع قيم الخير والمحبة والتعاون في كل أرجاء الوطن، ليكون رمضان فرصة للتلاقي بين الأجيال المختلفة وتعميق الروابط الإنسانية بين القرى والمدن والمناطق النائية، حيث يشعر الجميع بأن الدولة شريك فعال ومسند لهم.

وتعمل المبادرة على ترسيخ ثقافة الإحسان والرحمة، وتعزيز شعور المسؤولية المشتركة تجاه المجتمع، بحيث يصبح رمضان موسما متجددا للعطاء والكرم، ومناسبة لإظهار الوحدة الوطنية والمحبة بين الناس.

وتذكر الجميع بأن العمل الخيري والتضامن الاجتماعي يشكل دعامة أساسية لاستقرار المجتمع وتماسكه، وأن قيم العطاء والتعاون بين المواطنين جزءٌ لا يتجزأ من الحياة اليومية.

وقد تحدث المستشار المكلف بالتعليم الأصلي بصفته مكلفا بمتابعة الملف السيد البان السالم سيدي احمد، لمجلة الشعب مستعرضا جهود الوزارة في رعاية التعليم الأصلي ودعم أهله من المحاظر وطلابها وشيوخها، مشيرا إلى أن المبادرة تأتي في إطار تنفيذ تعهدات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في رعاية المساجد والمحاظر وتمكين القائمين عليها من أداء مهامهم.

وأوضح السيد البان، أن استكمال برنامج إفطار الصائم لبداية من سنة 2022 جاء ضمن رؤية متكاملة تهدف إلى دعم الأئمة وشيوخ المحاظر، وتعزيز ظروفهم الاجتماعية خلال شهر رمضان، بما ينسجم مع مكانتهم العلمية ودورهم المحوري في توجيه المجتمع وترسيخ القيم الدينية.

وقد تم اعتماد مقاربة عملية في تنفيذ البرنامج، تأخذ بعين الاعتبار واقع المستفيدين وتفاوت أوضاعهم المعيشية، إضافة إلى الامتداد الجغرافي الواسع للمحاظر والمساجد.

أولا- توزيع المواد الغذائية:

شهدت سنوات 2021 و2022 و2023 و2024 تنفيذ عمليات واسعة لتوزيع المواد الغذائية الأساسية، شملت الأرز والسكر والزيت والمكرونة والتمر والسمك والحليب، حيث جرى إيصال هذه المواد إلى الأئمة وشيوخ المحاظر في مختلف ولايات الوطن.

وقد تمت العملية عبر الإدارات الجهوية التابعة للوزارة، ووفق لوائح معدة سلفا، وتحت متابعة السلطات الإدارية، بما ضمن حسن التنظيم ودقة الاستهداف.

ووصل عدد المستفيدين من هذه العملية إلى نحو 6306 سنويا، وهو ما وفر دعما غذائيا مهما خلال شهر رمضان، وساهم في تخفيف الأعباء اليومية عن الأئمة وشيوخ المحاظر، خاصة في المناطق الريفية والتجمعات الداخلية.

كما أتاح هذا الدعم لهم التفرغ لأداء مهامهم التعليمية والدعوية في أجواء أكثر استقرارا، واستمرارية أنشطتهم داخل المساجد والمحاظر دون انشغال بتدبير متطلبات المعيشة الأساسية خلال هذا الشهر المبارك.

ثانيا- التحويلات النقدية:

ابتداء من سنة 2025، أوضح السيد البان، أن الوزارة اعتمدت مقاربة جديدة في تنفيذ برنامج إفطار الصائم، وذلك عقب إجراء تقييم معمق لآليات اقتناء المواد الغذائية وتوزيعها خلال السنوات السابقة. وقد أظهر هذا التقييم أن عملية نقل المواد من مراكز التخزين إلى عواصم الولايات، ثم إلى المقاطعات والتجمعات الداخلية، تترتب عليها ارتفاع في النفقات وطول في آجال التنفيذ، فضلا عن الأعباء اللوجستية المصاحبة لها.

كما بين التقييم أن تكاليف النقل والتوزيع والوساطة أثرت على القيمة النهائية التي تصل إلى المستفيدين، مقارنة بما يمكن أن يحصلوا عليه عند توفير الدعم بصورة مباشرة. وإلى جانب ذلك، واجه الأئمة وشيوخ المحاظر مشقة وإضاعة أثناء استلام حصصهم، نتيجة التنقل والانتظار، وهو ما دفع القطاع إلى البحث عن صيغة أكثر ملاءمة لواقعهم اليومي وظروفهم المهنية.

وانطلاقا من هذه المعطيات، تم التوجه نحو اعتماد التحويلات النقدية باعتبارها وسيلة تضمن سرعة الوصول، وتحافظ على القيمة المالية للدعم، وتوفر للمستفيدين حرية التصرف في احتياجاتهم وفق أولوياتهم خلال شهر رمضان، مع تقليص الجهد والوقت المصاحبين لعمليات التوزيع التقليدية.

وبناء على ذلك، اعتمد القطاع سياسة تقديم الدعم عبر التحويلات النقدية، لما لها من سرعة وصول وقيمة مالية أكبر وسهولة استلامها عبر مكاتب البريد أو التطبيقات الهاتفية.

وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاقية مع الشركة الموريتانية للبريد (موريبوست) للتولي تحويل الإعانات المالية للمستفيدين. كما يتم مخاطبة الولاة قبل رمضان لتزويدهم بالعدد المخصص للولاية وشروط المستفيدين، أهمها توفر إفادة صادرة عن القطاع، وصورة من بطاقة التعريف، والأولوية للمناطق الأكثر فقرا، مع تحويل المبالغ عبر البريد أو وسائل الإرسال السريعة.

وأشار المستشار البان، إلى أن تنفيذ برنامج التحويلات النقدية خلال سنة 2025 مكّن 6540 من الأئمة وشيوخ المحاظر، موزعين على مختلف ولايات الوطن، من الاستفادة من دعم مالي قدره 30 ألف أوقية قديمة لكل مستفيد، جرى صرفه عبر آليات منظمة بالتعاون مع الشركة الموريتانية للبريد، وفق إجراءات مبسطة ضمنت وصول المبالغ في الوقت المناسب وخلال شهر رمضان.

وأوضح أن اختيار المستفيدين خضع لمعايير دقيقة، جرى إعدادها بالتنسيق مع السلطات الإدارية الجهوية، مع إعطاء أولوية خاصة للأئمة وشيوخ المحاظر العاملين في المناطق الأكثر هشاشة، وذلك بهدف توجيه الدعم إلى الفئات الأشد حاجة، وضمان عدالة التوزيع بين مختلف مناطق البلاد.

وأضاف المستشار أن الوزارة استكملت مبكرا الترتيبات الفنية والإدارية لتنفيذ البرنامج خلال سنة 2026، بنفس الأعداد ونفس المبالغ، في إطار توجه يراعي انتظام الدعم واستقراره، ويعزز ثقة المستفيدين في البرامج الاجتماعية المرتبطة بشهر رمضان، ويكرس نهجا يقوم على الوضوح في الإجراءات وحسن المتابعة في التنفيذ.

وأكد في هذا السياق أن اعتماد التحويلات النقدية أتاح للقطاع هامشا أكبر في الضبط والمتابعة، وساهم في تقليص الإكراهات المصاحبة لعمليات التوزيع التقليدية، مع الحفاظ على الهدف الأساسي للبرنامج والمتمثل في دعم الأئمة وشيوخ المحاظر ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الشهر الفضيل في ظروف أكثر يسرا.

وأكد السيد البان، أن عملية إفطار الصائم تمثل رسالة إنسانية ودينية متكاملة، تتجاوز الدعم المادي لتجسد قيم التكافل والتراحم، وتقوي الروابط الأخوية، وتحيي سنن العطاء والإحسان، كما تجعل رمضان مناسبة متجددة للخير والرحمة.

كما أن المبادرة تؤكد التزام الوزارة بالدعم العملي للقائمين على التعليم الشرعي وتمكينهم من أداء رسالتهم النبيلة، وضمان وصول الخير إلى مستحقيه بأكثر الطرق كفاءة وعدالة.

وختم المستشار حديثه بالتشديد على أن رمضان محطة لتجسيد روح المحبة والخير وتعميق الانتماء الوطني وإشاعة الرحمة في كل أرجاء الوطن، ليظل أثر المبادرة مستمرا، حاملا رسالة التضامن والعطاء، ومؤكدا أن العمل الخيري المنظم يشكل ركيزة أساسية لبناء مجتمع متلاحم يقدر العلم والعلماء ويكرم أهل المعرفة ويحتفي بالقيم الإنسانية النبيلة.

محو الأميـــة: عبـــور آمـن نحـو التمكين

إعداد: محمد الأمين سيدي بوبكر

في صلب المرتكزات الأساسية للعمل الحكومي الرامي إلى تثمين رأس المال البشري وترسيخ دعائم العدالة الاجتماعية، يبرزُ محو الأمية كأولوية وطنية تنسجمُ مع التوجهات الكبرى التي حددها فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في برنامجه الانتخابي «طموحي للوطن»؛ الذي جعل من الإنسان الغاية والمنطلق لكل السياسات العمومية، واعتبر النفاذ العادل إلى المعرفة هو المدخل الحقيقي للانتماج الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز المواطنة، ولا يقل أهمية عن النفاذ إلى الخدمات الأساسية؛ وهو ما بدا جليا في ما أطلق فخامته من برامج استراتيجية للنهوض بالمنظومة التربوية.

ولم يعد ملف محو الأمية، يُطرح بوصفه شأنا تعليميا محدود الأثر، بل أصبح جزءا من مقاربة حكومية شاملة تستهدف الفئات الأكثر هشاشة وتعمل على تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية، في إطار رؤية استراتيجية تجعل من التعليم رافعة للتنمية وأداة لمحاربة الفقر والهشاشة.

وحسب معطيات حصلت عليها «مجلة الشعب» من إدارة محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، فإن نسبة الأمية في الفئة العمرية (عشر سنوات فما فوق) تبلغ 30.2%، أي ما يناهز 1.48 مليون شخص، مع تسجيل حضور أكبر للنساء بنسبة 33.7% مقابل 27.2% لدى الرجال، وهو ما يعكس البعد الاجتماعي للظاهرة ويبرز الحاجة إلى سياسات فاعلة تراعي خصوصيات الفئات المستهدفة.

وتكشف نفس المعطيات عن فوارق مجالية واضحة، حيث تصل

نسبة الأمية في الوسط الريفي إلى 44.3% مقابل 20.6% في الوسط الحضري، وهو ما يفسر تركيز البرامج الحكومية في هذا المجال على الولايات ذات المعدلات المرتفعة، وخاصة: ولايات تواركشوط الثلاث، وكوركول، وكيدي ماغه، ولعصابة، ولبراكنة؛ تجسيدا لمبدأ العدالة المجالية الذي تعمل الحكومة على تكريسه في البرامج والسياسات العمومية، تماشيا مع التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني.

وفي إطار تنفيذ هذه التوجيهات، أوضحت إدارة محو الأمية أن عدد المستفيدين من البرامج المنفذة خلال الفترة 2023 – 2025، بلغ 3425 مستفيدا سنة 2023، و3525 مستفيدا سنة 2024، و2500 مستفيدا سنة 2025.

وبينت الإدارة أن ذلك تم من خلال فتح مراكز تعليمية ميدانية والتعاقد مع مدرسين ومشرفين وتنظيم متابعة دورية للبرامج عبر زيارات ميدانية منتظمة (بمعدل زيارة كل 15 يوما)، وإجراء تقييم نهائي في ختام كل دورة؛ وهو ما يعكس انتقال العمل من المبادرات الظرفية إلى البرامج المؤطرة بمنهجية متابعة وتقييم دقيقة، تماشيا مع توجيهات فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الرامية إلى المتابعة الحثيثة لتنفيذ البرامج التنموية.

وأكدت إدارة محو الأمية، التابعة لوزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي، أن هذه الجهود تندرج ضمن مقاربة جديدة تقوم على محو الأمية الوظيفية التي تربط بين تعلم القراءة والكتابة والحساب وبين متطلبات الحياة اليومية، بما يمكّن المستفيدين من تحسين أوضاعهم المعيشية والانخراط في أنشطة مدرة للدخل؛ وهو ما ينسجم مع أهداف التمكين الاقتصادي للفئات الهشة الواردة في برنامجي فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، الانتخابيين «تعهداتي» و«طموحي للوطن».

عدد المستفيدين من البرامج المنفذة خلال الفترة 2023 - 2025؛ بلغ 3425 مستفيدا سنة 2023، و3525 مستفيدا سنة 2024، و2500 مستفيدا سنة 2025

وأشارت إدارة محو الأمية، في معطيات حصلت عليها «مجلة الشعب» إلى أن من أبرز التحولات التي يشهدها القطاع، العمل على إعداد استراتيجية وطنية لمحاربة الأمية وتعليم الكبار بالتعاون مع المكتب الجهوي لليونسكو، مضيفة أن إعداد هذه الاستراتيجية وصل مراحله النهائية؛ وهو ما يمثل نقلة نوعية نحو التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى في هذا المجال لتوحيد تدخلات مختلف الفاعلين وتحسين حكامة القطاع وفق المعايير الدولية.

ورغم التقدم المحرز، فإن إدارة محو الأمية، أشارت إلى جملة من التحديات المرتبطة باتساع رقعة الأمية في الوسط الريفي والحاجة إلى موارد بشرية ومالية إضافية، وضرورة تأطير القطاع بنصوص قانونية منظمة، غير أن الآفاق المستقبلية تبدو واعدة في ظل التوجه إلى توسيع البرامج لتشمل جميع الولايات، واستهداف نحو عشرة آلاف مستفيد سنويا، مع ضمان استكمال المستويين الأساسي والتكميلي وتفعيل الاستراتيجية الوطنية المرتقبة.

إن هذه الديناميكية تعكس انسجام سياسة محو الأمية مع المشروع المجتمعي الذي يتبناه فخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لتثمين رأس المال البشري؛ حيث لم يعد محو الأمية مجرد برنامج قطاعي، بل أصبح رافعة للاندماج الوطني وأداة للعبور الآمن نحو التمكين، وتكريس مبدأ أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الطريق الأقصر لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

الآفاق المستقبلية تبدو واعدة في ظل التوجه إلى توسيع البرامج لتشمل جميع الولايات، واستهداف نحو عشرة آلاف مستفيد سنويا

التعليم العالي الإسلامي في موريتانيا:

بين ضرورة حفظ الدين ورهانات التنمية

إعداد: محمد العتيق

في بلاد تشكل فيها المحظرة ذاكرة علمية حية، وظل فيها القرآن والفقه واللغة جسور معرفة بين الماضي والحاضر، يحاول التعليم العالي الإسلامي في موريتانيا النهوض بوصفه امتدادا طبيعيا لتاريخ عريق، ومشروعا متجددا لصناعة المستقبل.

في مؤسساته الثلاث المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية وجامعة العلوم الاسلامية بلعيون، والمحظرة الشنقيطية الكبرى، يحاول التعليم العالي ردم الهوة بين النظامين المحظري التقليدي والنظام التعليمي الحديث وفتح المجال أمام خريجي المحاظر لولوج سوق العمل.

تسعى هذه المؤسسات التعليمية لجمع أصالة المتون مع حداثة المناهج، ولن تتقاطع مقاصد الشريعة مع رهانات التنمية.

تعليم عال إسلامي يسعى إلى تخريج علماء وباحثين، لا يحفظون التراث فحسب، بل يُحسنون تنزيله، ويجعلون منه قوة ناعمة للوسطية والاعتدال، ومنبرا للفكر الرشيد في عالم تتنازعه التحولات السريعة.

وسعيا منها لبلورة هذه الرؤية وتجسيدها على أرض الواقع قامت السلطات المعنية بجملة من الإجراءات اقتضتها الوصاية على هذا الجانب من التعليم العالي ذي التبعية الاسمية لها، سياسة تركزت حول برامج وخطط وللوقوف عليها وعلى واقع هذا التعليم بشكل عام التقت مجلة الشعب، الدكتور الحسن ولد أعمر بلول، مكلف بمهمة في وزارة الشؤون الاسلامية والتعليم الأصلي، الذي بدأ حديثة بتوصيف مجمل لهذه المؤسسات التعليمية حيث يقول: إن مؤسسات التعليم العالي التي تقع تحت وصاية القطاع، هي المعهد العالي للدراسات والبحوث الاسلامية وجامعة العلوم الإسلامية بلعيون ومؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى باكجوجت، ويقدر عدد الطلاب في هذه المؤسسات على التوالي: 7843 في المعهد، و2300 بالجامعة وحوالي 500 في المحظرة الكبرى. بما مجموعه: 10643 طالبا.

ويدرس الطلاب في هذه المؤسسات العليا علوم الشريعة واللغة العربية وعلوم القرآن والسنة، وهناك أيضا تنويع في التخصصات، حيث توجد شعب متخصصة في المعهد العالي كالصيرفة الإسلامية والنظم القضائية والإعلام والنوازل هذا إلى جانب مواد مفتاحية في القانون وعلم الاجتماع وعلم النفس التربوي، وفي الجامعة توجد معاهد دراسات متخصصة

فضلا عن تنويع في برامجها، وتطبق هذه المؤسسات الثلاث نظام (ل م د)، الذي تكتمل هذه السنة في الجامعة والمعهد، بفتح المجال أمام الطلاب بالتسجيل للدكتوراه في المؤسستين.

وبخصوص الأهداف الأساسية المتوخاة من هذا التعليم يرى السيد المكلف بمهمة، أن هذه المؤسسات الثلاث تهدف إلى ترسيخ القيم الإسلامية السمحة وتعزيز الثوابت الوطنية والاسهام في ديمومة الإشعاع العلمي والثقافي للبد واستيعاب خريجي المحاظر والتعليم الأصلي وإعدادهم للاندماج في العمل والحياة النشطة وترقية البحث في العلوم الشرعية والعربية.

وبخصوص التحديات والنواقص يشير الدكتور الحسن إلى أن المؤسسات الثلاث تعاني من نقص في البنية التحتية، بل إن المحظرة الكبرى لا تملك مقرا خاصا بها وتستعمل بنايات معارة، وعلى المعهد العالي كذلك من اكتظاظ كبير إذ لا توجد به سوى 19 قاعة ويفتقر إلى مدرجات كما هو حال الجامعة أيضا، وهناك كذلك نقص كبير في الطاقم التربوي أي الأساتذة والمدرسين، بالمعهد و الجامعة، إذ لم يعرف المعهد العالي أي اكتتاب منذ 2007، وهو يعاني من الاكتظابات الإدارية لمدرسين أغلبهم لا تتوفر فيه الشروط الأكاديمية، وتحتاج الجامعة أيضا إلى اكتتاب جديد لتغطية حاجاتها إلى التوسع، حيث سيأخذ قرار

بتوسيعها بكليتين جديدتين: كلية للعلوم الإدارية والاقتصاد وأخرى للقانون.

أما بخصوص النصوص القانونية المنظمة لهذه المؤسسات يضيف السيد الدكتور، فتعاني من بعض الاختلالات وقد يوجد فيها تعارض مع القانون الأساسي المنظم للتعليم العالي في البلاد، وبعدم وجود وصاية موحدة للتعليم العالي يحصل أحيانا بعض التداخل في المسؤوليات مما تنجم عنه مشاكل في هذه المؤسسات، منها ما هو مادي يؤثر على التسيير.

ولتذليل هذه العقبات سعت الوزارة جاهدة كما يرى الدكتور، لتطبيق جملة من الإجراءات تمثلت في زيادة القدرة الاستيعابية لمدخول المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية عن طريق المسابقة ، حيث ارتفعت نسبة الاستيعاب ما بعد 2019 من 80 طالبا إلى 160 طالبا ممنوحا عن طريق المسابقة التي تعادل شهادة الباكالوريا، كما تمت رقمنة مخطوطات المعهد ورسائله، وتأمين نقل مناسب للطلاب، وتم أيضا توفير بيئة ملائمة للبحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية بلعيون عبر تشجيع البحث العلمي وتحسين ظروف العمل والتدريس عن بعد، حيث تم افتتاح قسم خارجي بالإمارات للمغتربين ، كما تم إنشاء مباني جامعية مؤقتة لمؤسسة المحظرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت وتنظيم اكتتاب 19 أستاذا لصالح المحظرة الشنقيطية الكبرى بأكجوجت 2022، هذا فضلا عن إنشاء خلية للجودة على مستوى مؤسسات التعليم العالي الخاضعة لوصاية القطاع.

وبالنسبة لتحديث المناهج في مؤسسات التعليم العالي الثلاث يرى السيد المكلف بمهمة، أن الوزارة تصورا وخططا، تصب في إطار سياسة التعليم والتكوين التي

تسعى إليها الدولة، وذلك من خلال جعل هذه المؤسسات تلبي الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

وهناك محاولة جادة من الوزارة لتغيير المناهج في هذه المؤسسات مع الحفاظ على رسالتها والأهداف التي أنشئت من أجلها، ومن هنا تم إدخال هذه المؤسسات في نظام (ل م د و) وإخضاعها للقانون العام المؤسس للتعليم العالي عندنا وهو القانون 0093/ 2010، حيث إن الوصاية الأكاديمية والتربوية لهذه المؤسسات تدار من طريق وزارة التعليم العالي وتحتفظ وزارة الشؤون الإسلامية بالوصاية المالية والإدارية مع التنسيق مع وزارة التعليم العالي في كل المشتركات.

وعلى العموم يرى الدكتور الحسن ولد أعمر بلول، أن هذه المؤسسات تحتاج إلى رؤية جديدة لإعادة النظر في برامجها وتعزيز التنسيق بينها وبين مؤسسات التعليم العالي الأخرى، وذلك في إطار النظرة الشاملة والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي.

مجلة الشّعب
تصدر عن الوكالة الموريتانية للأنباء
العـــدد 67
فبراير 2026